

PROVISIONAL

S/PV.2807
21 April 1988

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، الساعة ١١/٠٠

(زامبيا)

السيد زوزي

الرئيس :

السيد بيلونوغوف
السيد ديلبيتش
السيد فيرغاو
السيد بوتشي
السيد نوغويرا باتيستا
السيد جودي
السيد ساري
السيد دينغ يوانهونغ
السيد بلان

الأعضاء : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

الأرجنتين

ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)

إيطاليا

البرازيل

الجزائر

السنگال

الصين

فرنسا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية

نيبال

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

يوغوسلافيا

السيد كريسبين تيكيل
السيد رانا
السيد اوكون
السيد كاغامي
السيد بيتش

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠اقرار جدول الاعمال

رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم

لتونسي لدى الامم المتحدة (S/19798)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس
بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الاردن وباكستان وتونس والجمهورية العربية السورية
والصومال وغابون والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية
وموزامبيق يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال
المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتمد ، بموافقة المجلس ، دعوة أولئك
الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام
ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .
لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد المستيري (تونس) مقعدا على طاولة المجلس ؛ وشغل
السيد صلاح (الاردن) والسيد شاه نواز (باكستان) والسيد المصري (الجمهورية العربية
السورية) والسيد عثمان (الصومال) والسيد بيفوت (غابون) والسيد أبو الحسن (الكويت)
والسيد فاخوري (لبنان) والسيد بدوي (مصر) والسيد بنونه (المغرب) والسيد الشهابي
(المملكة العربية السعودية) والسيد دوس سانتوس (موزامبيق) المقاعد المخصصة لهم
الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس
بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٨ من الممثل الدائم للجزائر لدى
الامم المتحدة ، فيما يلي نصها :

"يشرفني أن أطلب أن يوجه مجلس الامن دعوة الى السيد ناصر القدوة
المراقب الدائم المناوب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة ،
عملا بالممارسة السابقة للمجلس ، وذلك فيما يتصل بالنظر في البند المعنون

'رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة' .

وستعمم هذه الرسالة بوصفها الوثيقة S/19814 .

ان طلب الجزائر لم يقدم بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن . ولكن اذا أقره المجلس فإن توجيه الدعوة للمشاركة في المناقشة سيعطي منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة التي تعطى للدول الاعضاء عند توجيه الدعوة اليها وفقا للمادة ٣٧ .

هل يرغب أي عضو في التكلم بشأن هذا الاقتراح ؟

السيد اكون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن الولايات المتحدة تتخذ على الدوام موقفا مفاده أنه وفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن ، فإن الاساس القانوني الوحيد الذي يعطي المجلس بموجبه حق الاستماع للمتكلمين باسم هيئات غير حكومية هو المادة ٣٩ .

وطوال ٤٠ عاما أيدت الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة ٣٩ ، ولم تكن لتعترض لو أن هذه المسألة أثيرت بموجب تلك المادة . لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي على الاجراءات الاصولية ، وبالتالي تعارض الولايات المتحدة إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة في إجراءات مجلس الامن كما لو كانت هذه المنظمة دولة عضوا في الامم المتحدة . ونحن نؤمن ، بطبيعة الحال ، بالاستماع الى جميع وجهات النظر ، ولكن هذا لا يعني خرق القواعد المعمول بها . والولايات المتحدة لا توافق بصفة خاصة على ما درج عليه مجلس الامن مؤخرا من اتباع ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تعزيز هيبة الذين يرغبون في التكلم في المجلس عن طريق الخروج على قواعد النظام الداخلي . ونرى أن هذا الاجراء الاستثنائي يفتقر الى أي أساس قانوني ويمثل إخلالا بالقواعد .

لهذه الاسباب تطلب الولايات المتحدة طرح شروط الدعوة المقترحة للتصويت .

وبالطبع ستصوت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا لم يبد أي عضو آخر

الرغبة في التكلم ، ساعتر أن المجلس على استعداد للتصويت على اقتراح الجزائر .

تقرر ذلك .

أجرى تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ،

البرازيل ، الجزائر ، زامبيا ، السنغال ، الصين ، نيبال ،

اليابان ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : إيطاليا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، فرنسا ، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٠

أصوات مؤيدة مقابل صوت واحد ، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت . لذلك يكون الاقتراح

قد أعتد .

بدعوة من الرئيسي شغل السيد القدوة (منظمة التحرير الفلسطينية) مقعدا على

طاولة المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس

بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٨ من الممثل الدائم للجزائر لدى

الأمم المتحدة فيما يلي نصها :

"أتشرف بأن أطلب من مجلس الأمن أن يوجه دعوة بموجب المادة ٣٩ من

نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد كلوفيس مقصود المراقب الدائم عن

جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة وذلك أثناء مناقشة المجلس للهند

المعنون 'رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٨ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن

من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/19798) " .

وستنشر تلك الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/19815 .

إذا لم أسمع اعتراضاً سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى معاهدة السيد كلوفيس مقصود بموجب المادة ٢٩ من نظامه الداخلي المؤقت .
لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .
يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .
يجتمع مجلس الأمن اليوم استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٨ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/19798) .
أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/19813 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٨ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة .
المتكلم الأول على قائمتي معاهدة السيد محمود المستيري وزير خارجية تونس .
أرحب بسعاداته وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه .

السيد المستيري (تونس) : شكرا سيدي الرئيس على عبارات الترحيب .

السيد الرئيس ، أود في البداية أن أتوجه اليكم بعبارات التهئة الخاصة بمناسبة توليكم رئاسة هذا المجلس الموقر ، وأن أؤكد لكم مشاعر الود والتقدير التي نكنها لبلدكم الصديق الشقيق زامبيا ، هذا البلد الافريقي الاصيل الذي يجمعه بتونس ايمان راسخ وتعلق متين بمبادئ مواثيق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

واني لمتأكد من أن مجلس الامن الدولي برئاستكم الحكيمة سيؤدي المهمة المناطة بعهدته على أكمل وجه ، تلك المهمة التي يظلع بها وفقا للميثاق والمتمثلة أساسا في اقرار مبادئ الميثاق وبشكل خاص الحفاظ على الامن والسلام في العالم .

لقد تعرضت سيادة بلادي تونس وحرمة ترابها الى اعتداء ارهابي آثم يوم السبت ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، الساعة الواحدة والنصف صباحا ، عندما اقتحمت مجموعة من الارهابيين الاسرائيليين ، مسلحة برشاشات من نوع "اوزي" عيار ٩ ملم مجهزة بكاتمات الصوت ، مسكن السيد خليل الوزير ، أبو جهاد ، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الكائن في الضاحية الشمالية للعاصمة التونسية ، وأطلقت عليه وابلا من الرصاص فأردته قتيلا بعد أن اغتالت مواطنا تونسيا كان يشغل بستانيا في البيت وشخصين فلسطينيين كانا يتوليان الحراسة . وقد تم اغتيال السيد خليل الوزير بطريقة بشعة على مرأى ومسمع من زوجته وأطفاله الصغار .

وإثر اقتراف الجريمة الكراء غادر الارهابيون المكان في الساعة الواحدة وأربع وأربعين دقيقة على متن حافلتين صغيرتين من نوع فولكسفاغن وسيارة بيجو ٣٠٥ ، وقع العشور عليها بعد بضع ساعات في شاطئ رؤاد على مسافة ١٥ كلم من مكان الجريمة . وتبين أن هذه السيارات تم استئجارها لدى ثلاث وكالات سياحية متخصصة .

وقد بادرت الحكومة التونسية الى تكوين لجنة تحقيق في ظروف وملابسات هذه العملية الخطيرة . وأفضت النتائج الاولى للابحاث الى أنه في نفس الوقت الذي بدأ فيه تنفيذ عملية الاغتيال كانت طائرة من نوع "بوينغ - ٧٠٧" تحلق على مسافة قريبة من السواحل التونسية تحمل بوضوح شارة اسرائيلية ومسجلة تحت رقم ١٩٧٧ كس ٤ (4X977) .

واتضح فيما بعد أن هذه الطائفة ، بالرغم من مظهرها المدني ، هي في واقع الأمر عسكرية وتشكل امناذا للمجموعة الارهابية ، حيث أنها كانت مجهزة بأحدث المعدات الالكترونية المتطورة التي مكنتها من تعطيل شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية في المنطقة التي اقتربت فيها الجريمة .

وتؤكد هذه القرائن مجتمعة ، مشفوعة بالتصريحات العفوية التي صدرت أول الامر عن الجهات الاسرائيلية المختلفة والمتعددة تعبيرا عن فرحتها ونشوتها بنجاح العملية - تلك التصريحات التي أبرزتها أجهزة الاعلام الدولية المحايدة منها وتلك التي اشتهرت بانحيازها لاسرائيل - مسؤولية الحكومة الاسرائيلية المباشرة في اعداد وتنفيذ هذا المخطط الارهابي الشنيع .

وإنه لمؤشر سيئ أن يأتي هذا الاعتداء في ظرف تعددت فيه الاجتهادات والمسااعي الطبية لايجاد حل لمعضلة الشرق الاوسط التي كانت ولا تزال تهدد السلام والامن ، وكأنه قصد منه احباط هذه الجهود واجهاضها . والجميع يعلم والتاريخ يشهد أن العمليات الارهابية من هذا القبيل لن توقف مسيرة الشعوب نحو الحرية والانعقاد ، وإن انتفاضة الشعب الفلسطيني الشجاعة ستفضي حتما الى استرجاع حقوقه الوطنية .

إن تورط اسرائيل في هذه العملية التي تشكل في مفهوم القانون الدولي انتهاكا سافرا للحرمة الترابية واعتداء موصوفا على سيادة دولة مستقلة عضو في المنتظم الاممي ، لما يبرز الطبيعة الارهابية لممارسات المعتدين ويؤكد استهتارهم بالاعراف والقوانين الدولية والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة .

وليس أدل على ذلك مما هو بحوزتنا من حجج تثبت اتصاف الجريمة بسابق الاضرار والتنظيم المدبر تتمثل في :

أولا ، دخول ثلاثة أشخاص مسبقا بهويات مزيفة للاعداد للعملية وتقديم السند للمجموعة الارهابية ؛

ثانيا ، استئجار سيارات لنقلهم باستعمال الهويات المزيفة ؛

ثالثا ، العثور على آثار خطى انطلاقا من الشاطئ نحو هذه السيارات في القدوم
وفي الهروب ؛
رابعا ، تزامن وجود الطائرة قريبا من الاجواء التونسية وقت الحادث - وقد
بلغنا أن الدول المجاورة قد سجلت هذا الحضور المريب ؛

خامسا ، تشويش أجهزة الهاتف والمواصلات السلكية واللاسلكية لتغطية العملية منذ انطلاقها بالضبط وحتى نهايتها ؛

سادسا ، السيارات المتروكة على الشاطئ وأثار اقدام في اتجاه البحر ، مما يؤكد أن الكوماندوز أتوا عن طريق البحر وغادروا الأراضي التونسية بنفس الطريقة ، مما تؤكد صحيفه "لوموند" الصادرة يوم ١٩ نيسان/ابريل حيث تقول :
(تكلّم بالفرنسية)

"إن العملية التي راح ضحيتها الرجل الثاني في منظمة فتح نفذتها وحدة اسرائيلية مكونة من ثلاثين شخصا ، وصلوا عن طريق البحر وذلك وفقا لمصدر وثيق الصلة بالمخابرات الفرنسية . ورحل الكوماندوز الاسرائيليون عن طريق البحر أيضا بعد اغتيالهم أبو جهاد في ضاحية سيدي بوسعيد ."

(واصل الكلمة بالعربية)

وتجدر الإشارة هنا الى أن هذه الجريدة أوردت الخبر بصفة قاطعة مثبتة للأحداث دون أي احتراز . وإن في تصريحات المسؤولين الاسرائيليين لدلالة واضحة على مسؤوليتهم في هذه العملية الإرهابية ، فقد صرح اريئيل شارون عضو الحكومة الاسرائيلية يوم ١٨ نيسان/ابريل الحالي في تعليقه على اغتيال أبو جهاد بأنه كان منذ سنين يدعو الى تصفية من أسماهم بقيادة المنظمات الارهابية ويكرر الضرورة الى ذلك . كما صرح السيد رفائيل ايتان أحد القادة الاسرائيليين العسكريين لإذاعة الجيش الاسرائيلي بأن أبو جهاد هو أحد الاهداف الرئيسية الاربعة للتصفيه من قبل مصالح المخابرات الاسرائيلية .

هذا ، وتجميع أجهزة الاعلام العالمية والخبراء المختصون في قضايا الارهاب بما فيهم الاسرائيليون ، على أن العملية التي سقط ضحيتها خليل الوزير مطابقة تماما لعمليات سابقة قامت بها اسرائيل ضد المسؤولين الفلسطينيين .

ولكن الجهات الاسرائيلية حاولت التراجع عن تصريحاتها الاولى بأسلوب متعثر

متردد لا يصدق إلا من أراد المسايرة وتجاهل الحقيقة بعد ما تبين لاسرائيل خطورة

الفِغْلَة وأشارها السيئة على الرأي العام الدولي ، مما يشكل قرينة إدانة إضافية .

وهكذا ، فإن تونس البلد المفتح ، المضيف ، ذات المجتمع المفتوح المسالم ، تجد نفسها مرة أخرى عُرضة لإرهاب الدولة الذي تمارسه اسرائيل بكل تعنت وصلف وقد تواترت الانباء من مصادر مختلفة ومتعددة وخاصة عن وكالات الانباء الدولية المعروفة بجديتها وتحريها وكذلك باتصالها الوثيق بالسلطات الاسرائيلية باخبار ومعلومات وتصريحات بما لا يدع مجالا لأي شك ، بأن العملية اسرائيلية التدبير ، اسرائيلية التنفيذ اسرائيلية الاسلوب .

ونشير هنا ، من باب الذكر لا الحصر الى وكالتي الانباء "فرانس بريس" و "رويتر" ومن بين الصحف الى جريدة "لوموند" و "تايم مغازين" كما تخص بالذكر محطة "إن بي سي" التلفزيونية وهي كلها جديرة بالثقة وتتمتع بمصداقية عالمية ، وكلها تؤكد أن مصادر اخبارها اسرائيلية رسمية ومقربة من الجيش ومن الحكومة وحتى من مصالح الرقابة العسكرية .

ومما أكد ذلك أيضا مبادرة رئيس وزراء اسرائيل السيد شامير بإرساله برقية تهنئة للإرهابيين بنجاح العملية أما السيد عيزره وايزمان الوزير في الحكومة الاسرائيلية وعضو المجلس الوزاري المضيف فيها فقد انتقد في تصريح أدلى به يوم ١٩ نيسان/ابريل عملية اغتيال أبو جهاد بشدة وفي ذلك اعتراف واضح وإضافي لما سبق ، أوليس الاعتراف سيد الادلة كما يؤكد ذلك رجال القانون ؟

وعلى صعيد آخر أكد مراسل صحيفة "لوموند" في اسرائيل أنه استقى معلومات من مصادر رسمية اسرائيلية مفادها أن تصفية أبو جهاد جسديا كانت عملية مشتركة بين جهاز المخابرات "الموساد" والجيش الاسرائيلي بناء على قرار من الحكومة الاسرائيلية نفسها .

وفي هذا الصدد أضافت مصادر أخرى حسنة الاطلاع - لم نتأكد منها بعد - أن العملية تقرر رسميا بعد التصويت عليها في اجتماع حكومي اسرائيلي واعترض عليها كل من السيدين وايزمان وبيريز .

أوليس في كل هذه القرائن والأدلة والاعترافات ما يكفي لتحميل إسرائيل وأجهزتها مسؤولية اقتراح هذه العملية الإرهابية ؟ ان في ردود الفعل وتصريحات المسؤولين الاسرائيليين ما يوحي بالمثل القائل "يكاد المريب أن يقول خذوني" . وفي هذا الحال تبقى محاولات إبعاد التهمة عن إسرائيل تتطلب جرعة كبيرة من النوايا الطيبة وعض الطرف ونحن نأمل ألا يكون ذلك بمثابة ضوء اخضر للتمادي في الاغتيال السياسي واقتراح الاعمال الارهابية والاعتداء على حرمة الدول وسيادتها . واعتبارا لهذه المعطيات فإن الحكومة التونسية تطلب من مجلس الامن بحث الوضع الناجم عن هذا العدوان الجديد المبني ضد أمن وسلامة تونس وتدعو الى إدانة قوية وصريحة لإرهاب الدولة الإسرائيلي واتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع تجددته فوق أراضيها وهي إذ تفعل ذلك ، تود التذكير مجددا بأن هذه ليست المرة الاولى التي تتعرض فيها تونس الى الممارسات الارهابية الاسرائيلية وأن هذا الخطر سيبقى قائما ما لم يتخذ المجلس إجراءات حازمة ورادعة بغية وضع حد لذلك .

إن تونس التي تُسخر في عهدنا الجديد كل طاقاتها من أجل ترسيخ الديمقراطية وتركيز دولة القانون وإقرار الحريات الأساسية للأفراد والجماعات ودفع عجلة التنمية لتدين بشدة الارهاب بجميع أشكاله مهما كانت الذرائع والمبررات ، ليس لأنها عرضة لهذه الممارسات فحسب ، بل لأن هذا الموقف يمثل أيضا مبدأ أساسيا واختيارا حضاريا ومنهجيا أخلاقيا في سياستها ومعاملاتها الدولية ، وهو موقف تشترك فيه مع كافة الدول المحبة للسلام والملتزمة باحترام الاعراف والمواثيق الدولية .

إن مجلسكم الموقر مدعو بحكم مسؤولياته الدولية وسلطته الادبية التي شجب الاغتيال السياسي وإدانة ارهاب الدولة الذي تمارسه اسرائيل وانتهاكاتها لسيادة بلادي وحرمة أراضيها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير خارجية تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية وأدعوه الى الادلاء ببيانه .

السيد القدوة (منظمة التحرير الفلسطينية) : السيد الرئيس ، بداية أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر نيسان/ابريل . ونحن على ثقة من أن مواصفاتكم المميزة سيكون لها أثر هام على حسن سير أعمال المجلس في هذه الظروف الصعبة . ومما يزيد من سرورنا أنكم تنتمون الى بلد افريقي صديق يرأسه قائد افريقي بارز ، صديق لشعبنا ولكل الشعوب المناضلة .

وفي هذا المجال أيضا لا يغوتني أن أتقدم بالشكر لسعادة سفير يوغوسلافيا على الطريقة الممتازة والايجابية التي أدار بها أعمال مجلسكم الموقر خلال الشهر الماضي . مرة أخرى يجتمع مجلس الأمن للنظر في عمل اجرامي خطير ، على صلة مباشرة بأزمة الشرق الاوسط ، وله تأثيراته الخطيرة على الوضع هناك ، وعلى الأمن والسلم في منطقة البحر الابيض المتوسط بشكل عام . وليس من المفاجئ بالطبع أن مرتكب هذا العمل هو نفسه الذي ارتكب العديد والعديد من الاعمال الاجرامية المشابهة ، المخالفة لكل ما هو شرعي ولكل ما هو انساني .

لقد قامت اسرائيل ، وللمرة الثانية خلال أقل من ثلاث سنوات بالاعتداء على سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة . وانتهاك سلامتها الإقليمية حيث أرسلت الى تونس الشقيقة وحدة خاصة مسلحة ، مدعومة بالامناد اللوجستيكي اللازم من ملاح البحرية وملاح الجو ، وذلك بهدف القيام بعملية مجرمة جديدة على الاراضي التونسية منتهكة بشكل صارخ القانون الدولي ، ومبادئ الميثاق وكافة أعراف الدول المتحضرة .

وكما تعلمون جميعا ، ففي الساعات الاولى من صباح يوم السبت ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ قامت هذه الوحدة الخاصة باقتحام منزل السيد خليل الوزير (أبو جهاد) نائب القائد العام للقوات الفلسطينية وعضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في منطقة سيدي بوسعيد في ضواحي تونس العاصمة ، وقامت تلك المجموعة أولا باغتيال ثلاثة من الافراد ، أحدهم مواطن تونسي ، والاثنان الآخران فلسطينيان كانا يتوليان مهمة الحراسة ، وبعد هذا قام أفراد الوحدة الخاصة باغتيال أبو جهاد بشكل وحشي مفرغين في جسده ما يزيد على سبعين طلقة ، على مرأى من زوجته وابنته الصغيرة ، وبوجود ابنه الطفل ذي العامين في نفس المنزل . وبعد ذلك قام أفراد الوحدة بالانسحاب من المنطقة مخلفين وراءهم ثلاث سيارات تم استئجارها سابقا في منطقة الرواد المطلّة على البحر .

هذا هو السيناريو البشع الذي يذكّرنا بما قام به محترفو القتل في منطقة فردان في بيروت ، لبنان ، عندما قامت وحدة اسرائيلية خاصة عام ١٩٧٣ باغتيال ثلاثة من قيادات منظمة التحرير الفلسطينية ، دون أن يكون لهؤلاء أدنى فرصة حتى للدفاع عن النفس ، وهو يذكّرنا بنفس القدر بالفارّة الاسرائيلية الجوية المجرمة على حمام الشط في ضواحي العاصمة تونس عام ١٩٨٥ ، وهي الفارّة التي خلفت وراءها العشرات من الشهداء ، تونسيين وفلسطينيين ، وهو الموضع الذي تطلب من مجلسكم الموقر وقتها اصدار القرار ٥٧٣ (١٩٨٥) الذي أدان بشدة هذا العمل العدواني من قبل اسرائيل ، وطالب اسرائيل بالامتناع عن القيام بمثل هذه الاعمال في المستقبل .

وهنا فإننا نرى بشكل واضح أن إسرائيل في هذا المجال ، كغيره من المجالات ، لا تُعير هذا المجلس وقراراته أدنى حد من الاحترام أو الاستجابة .

إننا في منظمة التحرير الفلسطينية نود أن نؤكد النقاط التالية : أولا ، مسؤولية الحكومة الاسرائيلية ، على أعلى المستويات ، عن هذا العمل البربري ، ونحن هنا لسنا بصدد إيراد التفاصيل عن هذه المسؤولية ، انطلاقا من قناعة كاملة بأن العالم أجمع ملم بهذه الحقيقة . ولابد لي هنا أن أشير إلى أن معادة وزير خارجية تونس قد قدم بالفعل العديد من هذه الأدلة في هذا المجال . ونحن نعتقد أن على كل الذين يحاولون البحث عن مخارج لأنفسهم ولإسرائيل مجرد مراجعة أساطيلهم في المنطقة ومراجعة أقمارهم الصناعية وأجهزتهم المختمة . وإذا لم يثأت ذلك فمجرد مراجعة العديد من وسائل الاعلام مثل "إن بي سي" ومجلة "تايمز" وصحيفة "واشنطن بوست" التي اقتبست بوضوح عن مصادر عسكرية اسرائيلية ما يدلل بشكل قاطع على مسؤولية إسرائيل . ولعلنا من المحزن حقا ألا تغضب بشدة بعض الدول المتحضرة لموقف بعض المسؤولين الاسرائيليين الذين يحاولون الاستفادة من هذه العملية القذرة لتحسين وضعهم الداخلي في الوقت الذي يحاولون فيه عدم تحمل المسؤولية دوليا . وفي هذا المجال فإننا لا نستطيع إلا أن نشير للمسؤولية التي تتحملها الولايات المتحدة الامريكية ، على الأقل بحكم علاقاتها الخاصة بإسرائيل ، وقدراتها الفنية العالية ، التي توفر لها امكانية المعرفة المسبقة والتأثير على مثل هذه العمليات . وحتى إذا افترضنا غير ذلك فإن الثابت ، على الأقل ، أن الموقف الأمريكي المنحاز حتى إلى الاعمال الاسرائيلية غير المشروعة مثل وما زال أداة ردع للقانون الدولي ، وللميكانيكية الدولية للأمم المتحدة ، بها فتح الطريق مرارا أمام إسرائيل لتكرار هذه الاعمال . ولعل أحدث مثل هنا هو استخدام حق النقض من قبل الولايات المتحدة لمشروع القرار الذي قدم لمجلسكم الموقر على إثر قيام إسرائيل بترحيل ثمانية من الفلسطينيين المدنيين من داخل الأراضي المحتلة إلى لبنان ، في مخالفة واضحة لقراري مجلس الأمن ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) ناهيك عن مخالفة اتفاقية جنيف الرابعة ، وهو بالضبط الموقف الذي سمح لاحقا لإسرائيل بتكرار ذلك وترحيل ثمانية فلسطينيين جدد يوم الثلاثاء الماضي .

ثانيا ، ما حدث يشكل بلا شك عملا إرهابيا رسميا وهو ما يستدعي من المجلس الموقر موقفا أكثر حزما وصلابة ، بل أننا نعتقد أنه أخطر أنواع الارهاب على الإطلاق لتوفر مستويات فنية متقدمة ، وهو ما يجعل نتائجه أكثر تدميرا وأشد خطرا . ونحن لا يمكننا أن نفهم أو نقبل المقياس المزدوج لبعض الجهات في تعاطيها مع مسألة الارهاب الدولي ، وهي المسألة ذات الأهمية الكبرى ، إذ ليس من المنطقي إطلاقا أن يختفي الموقف المتحمس للبعض ضد الارهاب لمجرد أن مرتكبي هذه الاعمال الارهابية يختفون تحت بيريه عسكري ، أو أنهم ينتمون لدول صديقة لهذا البعض . إننا نكرر قناعتنا بأن السكوت عن مثل هذه الاعمال ومحاولات تمريرها سيقود حتما إلى أخطار كبرى في عالمنا المعاصر ، بما في ذلك حالة من الغوضى في العلاقات الدولية .

إن سجل اسرائيل حافل بالارهاب منذ البدايات ، ونحن لن نتعرض هنا لكل ما ارتكبه اسرائيل وما زالت في الأراضي المحتلة ، ولا لكل ما ارتكبه وما زالت في لبنان ، ولكننا نشير بالتحديد إلى بعض من إرهابهم الذي ارتكب مؤخرا والذي تنطبق مواصفاته فنيا ، إن صح التعبير ، مع مفاهيم البعض حول الارهاب ، وذلك مثل اغتيال الكوادر الفلسطينية الثلاثة في قبرص بتاريخ ١٤ شباط/فبراير من هذا العام وكذلك تفجير سفينة العودة الفلسطينية في نفس الشهر ونفس البلد المسالم الصديق .

ثالثا ، إن هذا العمل الاسرائيلي الارهابي سيكون له ، بلا شك ، آثاره الخطيرة ، في المستقبل المنظور ، على الوضع في الأراضي المحتلة والوضع في الشرق الأوسط بشكل عام . إضافة لتأثيراته السلبية الكبرى على محاولات التوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة . ونحن لا نستطيع أن نتصور أي معنى للسلام ، من قبل أية جهة ، دون قيام هذه الجهات بالاشتراك فعليا في محاولات إزالة آثار ما حدث ومعاقبة القائمين به ، على الأقل بتوفير الحد الأدنى ، الحد الأدنى ، من المصادقية .

لقد كان الشهيد أبو جهاد قائدا أساسيا من قيادات شعبنا الفلسطيني ، وهو وإن كان مسؤولا عسكريا ، فإن دوره الكبير لا يمكن تلخيصه في هذا المجال فقط . لقد كان واحدا ممن صنعوا التاريخ الحديث لشعبنا ، واحدا من الطلائع الذين تولوا تربية الاجيال الفلسطينية ، خالقين لديهم رؤية سياسية جديدة وأملا في المستقبل ، أملا في اكتساب حقوقهم الانسانية كغيرهم ، وحقوقهم السياسية كشعب ، إنه ، بالنسبة لي شخصا ، كما لشعبنا الفلسطيني ، قائد معلم ، سيبقى منارة على الطريق ، طريق العمل من أجل تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة .

لقد استهدفت اسرائيل من وراء إغتيال القائد أبو جهاد ، توجيه ضربة معنوية لشعبنا الفلسطيني ، خاصة شعبنا داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة ، أملا في التأثير سلبا على انتفاضه الوطنية هناك . ولعل ما يؤكد ذلك هذا التصعيد الاجرامي الخطير الذي تقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد شعبنا في الداخل ، والذي لم يستثن طريقة واحدة وأسلوبا واحدا من أساليب القمع والبطش المدانة من قبل المجتمع الدولي ككل . إلا أننا نؤكد أن كل ذلك وأكثر منه ، لا يمكن أن ينجح في شطب شعب من الوجود ، وهو لن يزيد شعبنا إلا إصرارا على المضي في طريقه من أجل تحقيق أهدافه الوطنية المشروعة .

قبل أن أختتم ، لابد لي هنا أن أسجل رسميا ، موقف شعبنا الفلسطيني تجاه الشقيقة تونس ، تجاه الشعب التونسي العظيم ، وتجاه الحكومة التونسية ، إننا نقدر عاليا موقف تونس وتضحياتها من أجل القضية الفلسطينية ، وسيبقى شعبنا دائما ، حافظا للجميل ، متذكرا إمتزاج دماء الشعبين على أيدي المجرمين على طريق العزة والكرامة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل منظمة التحرير

الفلسطينية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية العربية السورية ، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : بمفتي رئيسا للمجموعة

العربية لهذا الشهر أدلي بهذا البيان .

السيد الرئيس ، إنه ليسعدني أن أعبر لكم باسم هذه المجموعة وباسم وفد بلادي عن معادتنا لتروؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر ، ونحن على ثقة تامة من أن ما تتمتعون به من خبرة وحكمة لهو ضمان أكيد لإنجاح أعمال هذا المجلس ، وإن ما يعطينا بمفلة خاصة الشعور بالارتياح لرؤاستكم وحدة النضال التي تجمع بيننا ضد نظامين عنصريين شرسين في جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة . وإنني لانتبهز هذه المناسبة لأعبر للسيد مغير يوغوسلافيا دراغوسلاف بيهيتش عن تقديرنا البالغ له وللجهود التي بذلها لتعزيز دور مجلس الأمن إزاء القضايا الهامة المطروحة أثناء رؤاسته له في الشهر الماضي والطريقة الفذة التي أدار بها أعماله ، ونهنئه على النجاح الذي حققه .

ينعقد مجلس الأمن اليوم للنظر في مسألة هي من أخطر ما واجهه المجتمع الدولي من تحديات ، وهي اغتيال القائد الفلسطيني الكبير خليل الوزير (أبو جهاد) في منزله في العاصمة التونسية ، بواسطة عناصر الموساد الاسرائيلية ، وقد سبق أن استمع مجلسكم إلى البيان الهام الذي أدلى به معادة وزير خارجية تونس السيد محمد المستيري والمعلومات التي تضمنها والتي لا تدع مجالا للشك في أن عملية الاغتيال الارهابية هذه قد تمت بتخطيط وتنفيذ من عناصر جهاز المخابرات الاسرائيلية (الموساد) بعد أن أقر مجلس الوزراء الاسرائيلي خطة الاغتيال وتنفيذها كما أشارت إليه التقارير والتعليقات الصحفية من فلسطين المحتلة ، خارقة بذلك حرمة وأمن تونس وسيادتها وسلامتها الاقليمية .

وإنكم تذكرون أيها السادة ، إن اسرائيل سبق لها إن اعتدت على سيادة تونس وأمنها وسلامتها الاقليمية في تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٨٥ ، حينما قامت مت طائرات عسكرية اسرائيلية بقصف برج السدرية المدنية المسماة "حمام بلاج" ، والواقعة في الضاحية الجنوبية لتونس ، وكانت حميلة هذا القصف الوحشي وقوع خسائر كثيرة في الارواح والممتلكات . وقد أدان مجلس الأمن بقرار ٥٧٣ (١٩٨٥) هذا العدوان المسلح

الذي اقترفته اسرائيل على الاراضي التونسية في انتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة وقانون وقواعد السلوك الدولي ، وطالبها بان تمتنع عن اقتراح أعمال عدوانية مماثلة أو التهديد باقترافها ، وفي تحد سافر لهذا المجلس ولقراره ، قامت اسرائيل من جديد باقتراح عدوان على تونس ، والذي ذهب ضحيته المناضل أبو جهاد وعدد من مرافقيه ، وهذا ما يثبت مرة أخرى للعالم اجمع أن اسرائيل مصرة على الاستمرار في سلوكها الخارج على القانون وممارستها الارهابية ، ليس داخل الاراضي العربية المحتلة فحسب ، بل وخارجها أيضا ضد سيادة وسلامة واستقلال الدول بدون رادع ..

إن اغتيال القائد الفلسطيني المكافح من أجل تحرير ترابه الوطني من الاحتلال الصهيوني ، ومن أجل استعادة شعبه العربي الفلسطيني حقوقه الوطنية طبقا للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ومبادئ الحق والعدل للمجتمع الانساني المتحضر ، هو بالإضافة إلى كونه شكلا من أشكال الارهاب الرسمي أو إرهاب الدولة يشكل خرقا فاضحا ومتعمدا لسيادة تونس وسلامتها الاقليمية ، الامر الذي يحتم على مجلسكم كأعلى سلطة دولية لحفظ الامن والسلم الدوليين ، والذي وضع فيه المجتمع الدولي كامل ثقته ، أن لا يدع هذه الجريمة تمر بدون عقاب ، كما ينبغي أن يتخذ الاجراءات الفعالة لفرض احترام القانون واحترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية ، والحيلولة دون ارتكاب مزيد من هذه الاعمال الارهابية .

لقد ظن أولئك الذين اغتالوا أبو جهاد أنهم سيحققون بذلك نهاية لشوكة شعبنا في الأراضي العربية المحتلة ضد الاحتلال الصهيوني وجرائمه . ولكنهم أخطأوا في حساباتهم لانهم إذا استطاعوا اغتيال فرد فلن يستطيعوا اغتيال شعب ، وان شوكة أبناءنا في الأراضي العربية المحتلة مستمرة حتى النصر وحتى التحرير الكامل . وقد زادها اغتيال القائد الفلسطيني الكبير أبو جهاد لهيبا ، وزعزع الأرض تحت أقدام جنود الاحتلال الاسرائيلي ، وأثار موجة غضب واستنكار جماهير شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان العربي السوري وغيرها من الأراضي العربية المحتلة ، قابلتها بوحشية ملطأت الاحتلال الاسرائيلي مما أدى الى وقوع عشرات القتلى والجرحى ، وطرد المزيد من أبناء هذه الأراضي الى خارجها .

لقد اجتمع مجلس الامن منذ بداية الانتفاضة الشعبية الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي في شهر كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي عدة مرات ، واتخذ القرارات ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) التي أكد فيها وجوب التزام اسرائيل بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وبأن تكف فوراً عن اتباع سياساتها وممارساتها التي تمثل انتهاكا لأحكام هذه الاتفاقية . وبدلاً من أن تنصاع اسرائيل لهذه القرارات لجأت على النقيض الى تصعيد اجراءاتها القمعية الوحشية ضد أبناءنا في الأراضي العربية المحتلة ، وارسل فرقها الارهابية الى تونس لتنفيذ عملية الاغتيال على أراضيها .

إن الانتفاضة الفلسطينية هي التعبير الأكثر قوة عن رفض الاحتلال الصهيوني ، والتصميم الراسخ على المضي في النضال حتى تتحقق الاماني الوطنية الشابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وحق تقرير المصير وبناء دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني .

لقد استطاعت هذه الانتفاضة أن تقدم للعالم بأسره حقيقة الكيان الصهيوني بكل بشاعته العنصرية الفاشية وممارساته الارهابية ، ووضعت أمام العالم مرة أخرى قضية شعب عانى خلال أربعين عاماً ، سواء في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ أو في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ، من ممارسات العدوان

والتشريد والعنصرية اليومية التي اتخذها نظام تل أبيب سياسة ارهابية رسمية وعلنية تجلت بما ممي تارة بسياسة القبضة الحديدية وتارة بممارسة قتل الاطفال والنساء والشباب ، ومداومة البيوت وضرب أهلها ، والاعتقالات الجماعية وتعذيب الموقوفين وكثير منهم - كما أشار الأمين العام في تقريره S/19443 الى مجلسكم - من الشباب دون من السابعة عشرة وبعضهم تبلغ حداثة عمره الحادية عشرة . وقد وصلت هذه التدابير الى حد فرض الحصار الكامل على الاراضي العربية المحتلة وعزلها عزلا تاما عن العالم الخارجي للتعطيم على الممارسات الاسرائيلية في هذه الاراضي ، وطردها المواطنين الفلسطينيين من أرضهم ووطنهم .

إن ثورة الشعب العربي الفلسطيني ، في مواجهة العنف الصهيوني الذي يستهدف أرواحه وحرماته وكرامته ومقدماته ، جديرة بالتأييد من جانب المجتمع الدولي المتمثل في مجلسكم الموقر ، لتمكينه من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني ، وهذا أمر لا ينبغي أن يكون محل مساومة .

إن شعبنا في الاراضي العربية المحتلة سيتابع كفاحه لتحرير أراضيه من الاحتلال الاسرائيلي . وهو مستعد - كما أثبت دائما للعالم - للتضحية مهما كان ثمنها غاليا . وإن اغتيال الافراد وقتل الاطفال والنساء وتكسير العظام والتعذيب وتدمير المنازل وتشريد أهلها وضرب النساء في الشوارع وفي بيوتهن من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، وتصعيد اسرائيل اجراءاتها القمعية الوحشية النازية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الانظمة الفاشية العنصرية ، إلا في جنوب افريقيا ، كل هذا لن يوقف كفاح شعبنا لتحرير أراضيه من الاحتلال الاسرائيلي .

إن مجلس الأمن إذ ينظر اليوم في شكوى تونس ضد العدوان الاسرائيلي على اراضيها وسيادتها ، واغتيال القائد الفلسطيني الكبير أبو جهاد ، مطالب بالاضطلاع بمسؤوليته واستعادة دوره الفعال في حفظ الأمن والسلم الدوليين ، ذلك الدور الذي أصابه الشلل بسبب تكرار سوء استعمال حق الغيتو . وهو مطالب بادانة العدوان الاسرائيلي على تونس ولامتها الاقليمية واغتيال الزعيم المجاهد خليل الوزير (أبو جهاد) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية العربية

السورية على الكلمات الطيبة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي ممثل الأردن . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء

ببيانه .

السيد صلاح (الاردن) : السيد الرئيس ، يسعدني في البداية أن أتقدم اليكم باسم الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي - والتي أتشرف بالقاء هذا البيان نيابة عنها - بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر نيسان/ابريل الحالي . واننا لعلنا ثقة بأنه بفضل مؤهلاتكم المهنية وخصالكم الشخصية المتمثلة بالكفاءة الدبلوماسية والخبرة الواسعة والقيادة الحكيمة سيتمكن المجلس من الاضطلاع بأعماله على الوجه الاكمل .

كما نود أن نتقدم بالتحية والتقدير لسلفكم معادة المندوب الدائم ليوغوسلافيا ، السفير دارغوملاف ببيتش على أدائه البارع خلال مداوات المجلس في الشهر الماضي والذي تميز بحسن الادارة والموضوعية .

ينعقد مجلس الامن اليوم للنظر في الشكوى المقدمة من تونس بشأن الاعتداء الذي وقع على أراضيها فجر يوم السبت الماضي السادس عشر من شهر نيسان/ابريل الحالي ، حيث قامت مجموعة من الكوماندوز الاسرائيلية تقدر بثلاثين شخصا ، يسانداهم غطاء بحري وجوي ، بانتهاك سيادة تونس وسلامة أراضيها واغتيال نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية الشهيد خليل الوزير وذلك في خرق فاضح لميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي .

ويبدو واضحا من الوثيقة S/19798 المؤرخة في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨ التي تضمنت الشكوى أن اسرائيل هي المسؤولة عن ذلك الاعتداء الاثم . كما أن عددا من كبار مسؤوليها وأجهزة اعلامها قد أقر بقيامها به . وقد رحبت بهذا العمل الإجرامي كثير من الاوساط الاسرائيلية ولاسيما بين المتطرفين .

وأود في هذا الصدد الإشارة الى تحقيق صحفي هام نشرته صحيفة "واشنطن بوست" على الصفحة الاولى لعددتها الصادر صباح اليوم ، الخميس ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، بقلم الصحفي غلين فرانكل ومصدر التحقيق مدينة القدس الشريف . ولاهمية هذا التحقيق فقد رأيت أن ألفت اليه نظر أعضاء المجلس ، واقتبس منه هنا بعض الفقرات التي تثبت بشكل قاطع مسؤولية الحكومة الاسرائيلية عن الاعتداء على السيادة التونسية والتخطيط المسبق لاغتيال الشهيد خليل الوزير .

(تكلم بالانكليزية)

"... أقرت عملية الاغتيال الحكومة الممفزة الواضة للسياسة العامة

في اسرائيل ، وفقا لمصادر مطلعة هنا ... [في القدس]

"وتم التخطيط للعملية وتنفيذها من جانب فريق مشترك من وكالة التجسس موماد والجيش والبحرية والقوة الجوية ، غير أن الاغتيال الفعلي الذي وقع صباح يوم السبت في تونس نفذته وحدة كوماندوز عسكرية خاصة تعرف باسم 'مايريت ماتكال' بالعبرية ، وفقا للمصادر المذكورة . وترجمة الاسم هي 'قسم الاستطلاع في هيئة الأركان العامة' .

"وأشرف على الفارة عدد من كبار القادة العسكريين من على طائرة بوينغ - ٧٠٧ مجهزة تجهيزا خاصا كانوا على اتصال دائم مع المجموعة على الأرض .

"وكان أعضاء الحكومة الممفزة العشرة قد ناقشوا عملية الاغتيال مرتين قبل تنفيذها ... ولم يجر تصويت في الجلسة الثانية ، وكان الصوت المعارض الوحيد صوت عيزر وايزمان ...

"وزير الخارجية شمعون بيريز ، الذي أشار اعتراضات في الجلسة الأولى ، فقد التزم الصمت في جلسة الأربعاء ... ووزير التعليم اسحق نافون ، الذي كان قد اعترض على الخطة أيضا ، كان خارج البلد ولم يحضر الجلسة ...

"كتب الصحفي يوثيل ماركوس في صحيفة هآرتس العبرية اليومية ، أن هذه العملية 'عمل طيب لكبريائنا ، ولكنه لا يعالج المشاكل الخطيرة التي يواجهها بلدنا' . وحذر من أن اسرائيل تلجأ الى 'نفس السبل والوسائل التي كانت مناسبة قبل ٢٠ أو ٣٠ أو ٤٠ سنة' ...

"وخلص أولئك النقاد الى أن الاغتيال ليس على أحسن الافتراضات أكثر من ضربة قوية قصيرة المدى لعملية السلام في الشرق الاوسط الهشة أصلا ...

"ولعدة أيام كان الصمت الاسرائيلي الرسمي الذي عززته الرقابة العسكرية فعالا في إخفاء دور الحكومة ، رغم أن أسلوب تنفيذ العملية كان أسلوبا اسرائيليا بشكل واضح ...

"وحتى رئيس الوزراء اسحق شامير ... لم يتمالك نفسه فأعطى تلميحات عامة . ففي احتفال عقد الليلة الماضية تخليدا لذكرى قتلى الحرب الاسرائيليين قال شامير 'فلنأمل أن يدرك أعداؤنا ويفهموا أن اسرائيل تعرف كيف تحارب وأن الذين يلحقون الاذى بنا سيصيهم الاذى أضعافا مضاعفة' ...

"ثلاثة من كبار قادة الجيش لديهم خبرة طويلة في شن الغارات مثل التي شنت ضد وزير . فرئيس هيئة الاركان ، الفريق أول "دان شومرون" - الرئيس الحالي لهيئة الاركان - "قاد الغارة على مطار عنتيبي بأوغندا عام ١٩٧٦ ... ونائبه ، اللواء أهود براق ، قاد مجموعة كوماندوز من ٣٠ شخصا قامت بقتل ثلاثة من كبار قادة منظمة التحرير الفلسطينية وعشرات الفدائيين الفلسطينيين في بيروت في ١٩٧٣ . وقائد تلك العملية ، الفريق أول أمنون شاحاك يرأس الآن جهاز الاستخبارات العسكرية .

"ويقول المحللون أن الاغتيال يناسب بشكل خاص التفكير الاستراتيجي لبراق ، القائد الذي يحبذ الضربات الخاطفة المحدودة بدلا من العمليات واسعة النطاق ...

"عندما أوشك المغيرون على الوصول الى هدفهم كانت طائرة من نوع بوينغ - ٧٠٧ مجهزة على غرار طائرات نظام الانذار والمراقبة الامريكية المزودة بأجهزة الكترونية متطورة ، تحلق فوق البحر الابيض المتوسط بمحاذاة المجال الجوي التونسي . ولم تستخدم الطائرة للتشويش على شبكة الاتصالات الهاتفية حول دار الوزير فحسب ، حسبما أفاده المحققون التونسيون ، ولكن لرصد وتنسيق العملية برمتها" .

(ثم واصل بالعربية)

والواقع ان مثل هذا التصرف ليس غريباً على اسرائيل بل هو مميز لها . فـ سجل اسرائيل حافل بـاعمال العدوان والارهاب المختلفة الموجهة ضد الدول والافراد . ويعيد هذا الاعتداء الى الازمان ، اول ما يعيد ، الاعتداء المماثل الذي وقع على تونس في الاول من شهر تشرين الاول اكتوبر ١٩٨٥ ، حين قامت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي بقصف منطقة حمام الشط في الضاحية الجنوبية لمدينة تونس بفرض تدمير مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وكان مجلس الامن قد اتخذ حينها القرار ٥٧٣ (١٩٨٥) الذي طلب فيه من اسرائيل الامتناع عن القيام بـاعمال العدوان ، ورجا من الدول الاعضاء في الامم المتحدة اتخاذ الاجراءات اللازمة لـخني اسرائيل عن اللجوء الى مثل تلك الاعمال .

كما يعيد الاعتداء الاخير الى الازهان ما قامت به اسرائيل عام ١٩٧٣ ، حين اغتالت مجموعة كوماندوز اسرائيلية - في ظروف مماثلة - ثلاثة من قياديي منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت وذلك في انتهاك واضح لسيادة لبنان وسلامة اراضيها وبغض الاسلوب . وقائمة الاعتداءات والجرائم الاسرائيلية طويلة لا تبدأ بمذبحة دير ياسين وغيرها التي ارتكبتها زعماء الذراع العسكري للمنظمات الصهيونية التي انشأت اسرائيل . ونظرا لطبيعة اسرائيل التوسعية ومنهجها العدواني فان هذه القائمة لن تنتهي بالاعتداء على تونس واغتيال خليل الوزير .

ولابد ان يذكر المرء - في هذا السياق - العدوان الاسرائيلي الجوي على العراق عام ١٩٨١ وتدمير مفاعله النووي الذي كان مخصصا للأغراض السلمية ، وعدوانها المستمر على سيادة لبنان وحرمة اراضيها ، حيث كانت قد احتلت أجزاء كبيرة منه حتى العاصمة بيروت ، وهي مازال تحتل الى اليوم جزءا من جنوب لبنان وتطلق عليه "المنطقة الامنية" ، وكذلك اغتيال ثلاثة من مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية في قبرص خلال شهر شباط/فبراير الماضي ، وشفجير مغيبة العودة الفلسطينية في قبرص أيضا .

إن أي متابع لسلوك اسرائيل الذي أوردنا للتو بعض الامثلة عليه يستنتج أنه ليس هنالك مفهوم محدد "لأمن اسرائيل" الذي تطالب به ، فهي تقرر لوحدها ما يهدد ذلك الأمن ، ثم تتصرف ، بناء على ذلك ، كيفما شاءت ، غير عابئة بقوانين ولا أعراف دولية . واسرائيل - حين يتعلق الامر بالحدود الآمنة - تعطي لنفسها حقا تنكره على الآخرين . وإنه لمن دواعي السخرية أن تطالب اسرائيل بحدود آمنة بينما لا تأمن من اعتداءاتها لا الدول المجاورة ولا البعيدة . وهي تستمر في احتلالها للأراضي العربية ، وتواصل اجراءاتها التعسفية ضد أصحاب تلك الأراضي الشرعيين ، وتطاردهم خارجها ، وتمتدي على الدول التي تستضيفهم ، وتقوم بالعمليات العسكرية الاجهازية والانتقامية ، وكل ذلك بحجة "الدفاع عن النفس" . وأية كارثة متحل بهذا العالم لو كان هذا هو مفهوم الدفاع عن النفس لدى جميع الدول !

إن المفاهيم الشاذة "للأمن ، والحدود الآمنة ، والدفاع عن النفس" لدى إسرائيل هي في الواقع خطر ليس فقط على الدول المجاورة لإسرائيل بل وعلى العالم كله ، لأن هذه المفاهيم تجعل من العالم كله ساحة يحق لإسرائيل أن تعمل وتجوّل فيها كما تريد . والتصرفات التي تقوم بها إسرائيل بالفعل بناء على تلك المفاهيم هي تصرفات تتعارض وقواعد القانون الدولي والسلوك الدولي ، وذلك بخرقها للمبادئ الأساسية التي قامت عليها الأمم المتحدة والتي تحكم سير العلاقات بين الدول ، وأهمها مبدأ عدم التهديد بالقوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للغير الوارد في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق ، وكذلك مبدأ سيادة المتكافئة للدول ، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها .

إن انتهاك إسرائيل لهذه المبادئ وغيرها من مبادئ القانون الدولي على مدى الأربعين سنة الماضية هو أملا السبب في الوضع الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط بما فيه من توتر وعدم استقرار ، وحرمان من الحياة الطبيعية التي تضمن الحرية والطمأنينة والتقدم والرفاه لجميع شعوب المنطقة .

إن الاعتداء الإسرائيلي مدار البحث - والذي جاء بهدف القضاء على أحد القادة البارزين للشعب الفلسطيني - ليس إلا صورة من صور العدوان المتواصل الذي تشنه إسرائيل على هذا الشعب داخل الأراضي العربية المحتلة وخارجها . وإذا كانت إسرائيل تبرر مثل هذا الاعتداء باعتباره رداً على أعمال الكفاح ومقاومة الاحتلال التي يقوم بها الشعب الفلسطيني - والتي تسميها إسرائيل أعمالاً إرهابية - فإن حقيقة الأمر هي غير ذلك . فـأعمال الكفاح الفلسطيني لم تبدأ أملاً إلا للرد على الاعتداءات التي تعرض لها الشعب الفلسطيني فوق أرضه وفي منغاه . وقد لجأ الفلسطينيون إلى أعمال المقاومة هذه بهدف تحقيق أمانهم الوطنية المتمثلة في إنهاء الاحتلال وتقرير مصيرهم بأنفسهم ومباشرة حياة طبيعية مستقرة كبقية شعوب العالم . كما أن أعمال الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط - التي تصر إسرائيل على إلحاقها بالفلسطينيين - هي في الواقع من خلق مؤسسي إسرائيل . فقد أدخل زعماء المنظمات الصهيونية الإرهاب إلى فلسطين قبل

انشاء اسرائيل ، ثم واصلت اسرائيل بعد انشائها ارتكاب تلك الاعمال التي غدت سياسة متبعة لديها . والمجال لا يتسع لايراد جميع الاعمال التي عانى منها الشعب الفلسطيني سواء على يد زعماء المنظمات الصهيونية في فلسطين قبل انشاء اسرائيل او على يد اسرائيل ذاتها .

لقد ظنت اسرائيل انها بالقضاء على أحد ابرز قادة منظمة التحرير الفلسطينية ستتمكن من وقف الانتفاضة المباركة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والنيل من عزيمة ذلك الشعب المناضل . واسرائيل مخطئة في ذلك كل الخطأ . فالنضال الفلسطيني ليس نضال افراد ، بل هو نضال شعب مصابر عقد العزم على مواصلة الكفاح وتقديم التضحيات في سبيل نيل حريته وحقوقه . ولقد خيب ذلك الشعب المؤمن بعدالة قضيته آمال اسرائيل في ذات اليوم الذي استشهد فيه خليل الوزير ، فمعد انتفاضته الباسلة وقدم سبعة عشر شهيدا آخرين ، وما يزيد على مائة جريح وذلك في يوم واحد . فلسطين عزيزة على أهلها ، وترابها المبارك مقدس لدى جميع مسلمي هذا العالم . واننا نتقدم بأحر التعازي لمنظمة التحرير والشعب الفلسطيني للخسارة الكبيرة التي منيا بها باستشهاد خليل الوزير ، ونعبر عن تضامننا معها .

كما اننا نعبر عن تضامننا مع حكومة وشعب تونس الشقيقة التي تتمتع بسمعة دولية متميزة لالتزامها بالموثاق والاعراف الدولية والتي استضافت الفلسطينيين في هجرتهم الثالثة ، وأيدت باستمرار نضالهم المشروع من أجل الحرية والكرامة ، والتي تتميز سياستها بالاعتدال والانفتاح والصداقة المثمرة . ونؤكد بأن اعتداء اسرائيل على السيادة التونسية وانتهاكها لحرمة أراضيها هما جريمة لا يجوز لاسرائيل ان تغفلت منها دون عقاب .

ولذا ، فاننا نرجو ان يقوم مجلس الأمن باتخاذ قرار يؤكد فيه على ما ورد في القرار ٥٧٢ (١٩٨٥) ويكفل به احترام اسرائيل لالتزاماتها الدولية طبقا لمبادئ الميثاق وخاصة الفقرة الثانية من مادته الثانية . كما نرجو ان يبغي معادة الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الموضوع قيد اهتمامه ، وان يطلع مجلس الأمن

- في حال اتخاذ القرار المناسب - بما قد يجد بشأن تطبيقه . ولا يفوتنا هنا أن نعبر عن التقدير لسعادة الأمين العام على بيانه الذي عبر فيه عن قلقه حيال الاعتداء الاسرائيلي موضوع البحث .

وتونس ، إذ تلجأ الى مجلس الأمن عارضة شكواها ، فهي لابد أن تفعل ذلك لشقتها في هذا المجلس وايمانها بقدرته على ردع المعتدي وحمله على الالتزام بمبادئ القانون الدولي التي قامت عليها الامم المتحدة ، لأنه ما لم يتم ذلك فستظل اسرائيل مستمرة في استخدام القوة كوسيلة لتحقيق غاياتها العدوانية والتوسعية ، وستظل تمارس ما يسمى بالقبضة الحديدية في الاراضي العربية المحتلة والذراع الطويلة في منطقة الشرق الاوسط كلها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الأردن على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لو لم تكن الحالة

بالنسبة لفرنسا على هذه الدرجة من الخطورة لقلت لسعادة السيد محمود المستيري وزير خارجية تونس إننا نشعر بسعادة بالغة ونحن نراه هنا مرة أخرى . ومع ذلك ففي ظل الظروف الراهنة أود أن أعرب له باسمي شخصيا ، وبالنيابة عن وفد بلادي بأكمله عن احترامنا لشخصه كمديق وعن احترامنا لبلده أيضا .

إن فرنسا تدين جميع أعمال العنف لأنها تعرقل عمليات تخفيف حدة التوتر وإجراء الحوار وتحقيق السلم في الشرق الأوسط .

ونحن جميعا هنا نسعى إلى تحقيق سلم عادل ودائم يضمن أمن جميع دول المنطقة ويكفل تحقيق العدالة لجميع شعوبها . ونحن جميعا نضطلع ، على نحو فردي أو جماعي ، بجهد وعزم لتحقيق هذه التسوية . وقد أيدت فرنسا من جانبها وعلى نحو دائم مبدأ الحوار كما أنها ما فتئت تكرر دون كلل أن السلم والأمن يتطلبان الاعتراف المتبادل الذي يمهد الطريق للتفاوض .

إن اغتيال أحد القادة الفلسطينيين الرئيسيين يمثل ضربة وحشية وصارخة ضد الهدف الذي يسعى المجتمع الدولي بأسره إلى تحقيقه وهو تحقيق السلم على أساس مبادئ الحق والعدالة ومن خلال أعمال منسقة تقوم بها جميع الأطراف المعنية . ولا يسعنا إلا أن نشجب هذا العمل .

ويشكل هذا العمل في الوقت نفسه ضربة جديدة لا تحتمل ، موجهة ضد سيادة تونس . ونود في هذه الظروف الصعبة أن نعرب عن تعاطفنا وتضامننا الكاملين مع هذا البلد الصديق الذي تربطه بفرنسا علاقات وثيقة خاصة .

إن تونس تعتبر رمزا لتقاليد الضيافة المتأصلة في قلب الأمة العربية . وفي ظل المناخ السياسي السليم والتمسك بالعدالة يعتبر هذا البلد ، تحت قيادة الرئيس بن علي مكانا مثاليا لعقد الاجتماعات وتبادل وجهات النظر والحوار . لذلك

لا يسعنا إلا أن نشعر بالسخط إزاء أي عمل يرمي إلى إنكار القيم التي تكرسها تونس والإضرار بعلاقات الصداقة والاحترام التي تتمتع بها تونس في المجتمع الدولي .
يجب على مجلس الأمن أن يعرب بأقوى العبارات الممكنة عن إدانة المجتمع الدولي لذلك الهجوم ، ويجب على المجلس أن يؤكد من جديد احترامه للطريقة النبيلة التي تفضلت بها الحكومة التونسية بمسؤوليتها في هذا الوقت العصيب . ويجب أن تؤكد الأمم المتحدة لتونس ، تعاطفها وتضامنها الكاملين .

السير كريستين تيكيل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : سيدي ، إننا الآن نعرفكم جيدا كرئيس للمجلس ، بيد أنني أود أن أعرب لكم على أي حال عن تمنياتي الطيبة بالنجاح ، على الرغم من أنني على يقين من إنكم لستم بحاجة إلى هذه التمنيات . أود أيضا أن أقدم الشكر لسلفكم على ادارته الممتازة لأعمال المجلس في وقت عصيب .

نود أيضا أن نرحب بوزير خارجية تونس الذي يعود إلينا كصديق قديم في مناسبة حزينة ومؤلمة .

إن اغتيال السيد خليل الوزير ، وهو عضو قيادي في منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في ١٦ نيسان/ابريل كان عملا ارهابيا لا معنى له . ولا نعرف على وجه اليقين من هو المسؤول عن ذلك وما اذا كانت حكوما ما قد وجهت القتلة .

إننا ندين الارهاب بكل أشكاله ، بيد أن تأييد أو رعاية القتل من جانب الحكومات أمر بغيض على نحو مضاعف . فهو خيانة للتوقع الطبيعي من جانب المجتمع الدولي بأن الحكومات ستمسك بقواعد القانون . وقد أدانت الجمعية العامة بشكل قاطع في قراراتها ٦١/٤٠ في عام ١٩٨٥ و ١٥٩/٤٢ في عام ١٩٨٧ ، كل الأعمال والاساليب والممارسات الارهابية باعتبارها أعمالا إجرامية أيا كانت وأيا كان مرتكبها بما في ذلك الأعمال التي تعرّض للخطر العلاقات الودية بين الدول ، وأمنها . إن اغتيال خصم سياسي يعني رفض الامضاء إلى حجه ومقارعة الحجة بالحجة . إنه يعني رفض العمليات التي يمكن بواسطتها أن تخل في نهاية المطاف مشكلة فلسطين اذا ما أردنا تفادي وقوع

مأساة أخرى أكبر ، وهذا المجلس ، على ضوء معرفته بخلفية هذا الحادث ، على علم تام بعواقب السياسات التي تدعم الارهاب أو تتفاوض عنه .

لقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية في تونس هدفا لهجوم في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥ شكل إهانة خطيرة للسيادة التونسية . وفي ذلك الوقت ، كما هو الحال الآن ، استحقت حكومة تونس وشعبها تعاطف المجتمع الدولي إزاء جريمة نكراء ارتكبت على التراب التونسي . إن تونس لها ماض مشرف يتجلى في مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لميانة السلم وفي مساهمتها في أعمال هذا المجلس وكانت تونس سخية في كرمها عندما استضافت ضحايا صراعات أخرى . ومن ثم فهي جديرة بأن تلقى معاملة أفضل من تكرار الهجمات على أمنها .

يود وفد بلادي أن يعرب عن تعازيه لأسرة السيد خليل الوزير وبصفة خاصة زوجته وابنته اللتين عانتا من هول مشاهدة عملية القتل . كما نعرب عن تعازينا للشعب الفلسطيني على خسارته هذه ، ونعرب أيضا عن تعازينا لأسر الأشخاص الثلاثة الآخرين الذين قتلوا في ذلك الهجوم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة

على عباراته الرقيقة وتمنياته الطيبة التي وجهها اليّ .

السيد صاري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي ، أود ،

بادئ ذي بدء ، أن أزجي اليكم تهاني وفد بلادي بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن . ان رسالتكم تولد لدينا نحن أبناء السنغال الأمل نظرا الى أن بلدكم العظيم ، زامبيا ، يتراءى بكثير من التفاني والاعتدال منظمة الوحدة الافريقية . ونحن متيقنون من أنه في ظل قيادتكم القديرة النشطة سيناقش المجلس بنجاح المسائل الملحة المعروضة عليه .

أود كذلك أن أشيد بالطريقة المشالية والحكيمة والفعالة التي قاد بها ملفكم السفير بييتش ممثل يوغوسلافيا أعمال المجلس أثناء فترة حافلة ، على نحو خاص ، بالأحداث .

لقد أصيب بلدي بالصدمة وسيطر عليه السخط عندما علم بالاعتداء الإسرائيلي الأخير على تونس ، البلد المسالم الصديق . مرة أخرى انتهكت اسرائيل انتهاكا صارخا سيادة بلد عضو في الأمم المتحدة ولامته الإقليمية . ان هذا العمل ليس له ما يبرره في القانون الدولي . وبلدي يعرب عن تضامنه مع الشعب التونسي ، ويفتتم المناسبة نفسها لكي يعرب عن اهتمامه الكبير بالأّ تتكرر مثل هذه الانتهاكات ضد أراضي تونس في المستقبل .

إن انتهاك سلامة تونس الإقليمية قد أدى الى اغتيال السيد خليل الوزير أحد كبار قادة منظمة التحرير الفلسطينية . وهذا الاغتيال قد أدانه المجتمع الدولي بأسره .

إن وجود صاحب السعادة السيد محمود المستيري وزير خارجية تونس بين طهرانينا ينم عن قلق السلطات التونسية إزاء عمل ذي وجهين هما انتهاك السلامة الإقليمية لإحدى الدول والارهاب .

ان احترام السلامة الإقليمية للدول هو أحد المبادئ التوجيهية لميثاق الأمم المتحدة ، وقد أدانت الجمعية العامة الارهاب ادانة قاطعة في قراراتها ذات الصلة .

لست بحاجة الى وصف الوقائع التي أدت الى اجتماعنا . ولن أعود كذلك الى الخوض في الأدلة التي تشير الى مسؤولية اسرائيل المباشرة . فقد سبقني في ذلك الكثيرون من المتكلمين باقتدار وبلاغة . أود أن أذكر ببساطة ما يلي .

أولا ، هناك معلومات دامغة تدلل على نحو لا تشوبه ذرة من الشك ، سواء لدى العرب أو الاسرائيليين ، على أن اسرائيل قد انتهكت عمدا سيادة تونس ولامتها الإقليمية .

ثانيا ، ان نطاق الوسائل المستخدمة واتقان المقتربين يستبعدان احتمال الاقتراف من جانب مجموعة من الافراد الذين يعملون على انفراد .

هذه الوقائع تقلق حكومتي قلقا عظيما بسبب ما تحمله من آثار على موثوقية عدد من المبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي الحالي .

إننا نعتبر اغتيال السيد خليل الوزير عملا ارهابيا محددا . وكون هذا العمل قد دبرته ونفذته دولة عضو في منظمتنا في اقليم دولة أخرى يضي على الحالة طابعها خاصا .

ففي حين أن الارهاب الدولي في ذاته شر لا بد من محاربته فإن الارهاب الصادر عن الدولة هو أخطر شكل بالنسبة لاستقرار العلاقات فيما بين الدول والحفاظ على السلم والامن الدوليين .

لذلك ينبغي لمجلس الامن أن يدين اذانة قاطعة الانتهاك المتكرر لسيادة تونس وسلامتها الإقليمية . هذا من جهة ومن جهة أخرى ينبغي له أن يدين اغتيال السيد خليل الوزير باعتباره عملا ارهابيا لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسكت عنه . ومن شأن هذه الادانة أن تكون متفقة مع المبادئ التي كرمها مجلس الامن في قراراته ٥٧٢ (١٩٨٥) و ٥٧٩ (١٩٨٥) والجمعية العامة في قراراتها ٦١/٤٠ بتاريخ ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ و ١٥٩/٤٢ بتاريخ ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

ان احترام بلدي لشخص الانسان مستقى من التقاليد الانسانية التي يكرمها مجتمع بلدي ونصوص دستورنا الاساسية التي تنص ، في جملة أمور ، على أن الانسان مقدس وعلى

أنه يجب على الدولة أن تحترمه وأن تحميه . لذلك فإن اغتيال السيد الوزير لا يمكن إلا أن يشير اداانتنا .

كما أننا ندين إدانة كاملة هذا الانتهاك السافر لاستقلال تونس وسلامتها الإقليمية ، البلد الشقيق العضو في الأمم المتحدة الذي عرف عنه تفانيه للسلم والتعاون فيما بين الدول . هذا الاغتيال على الأراضي التونسية وتسلب قسوة الكوماندو الآتية من إسرائيل ينتهكان كل قواعد القانون الدولي وروح ونص ميثاق منظمنا .

وتود السنغال أن تعرب للوفد التونسي من جديد عن موااساة وتضامن شعب السنغال الشقيق في هذا الوقت العصيب . كما نود أن ننقل تعازينا الى منظمة التحرير الفلسطينية والى أسرة السيد الوزير المنكوبة والى أسر الضحايا الآخرين .

قبل أن أختتم أود أن أقول كلمات قليلة كما يبدو لي مصدر هذه الأحداث المساوية ، وأعني بذلك الحالة في الشرق الأوسط ، إن انتهاك سيادة تونس وسلامتها الإقليمية واغتيال قائد فلسطيني بارز أعادا الى الأذهان بشكل فظ الضرورة الملحة لايجاد حل عادل ودائم للصراع الاسرائيلي العربي ولبه القضية الفلسطينية . ما لم نجد حلا سياسيا يكفل للفلسطينيين ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإنشاء دولة ، ويكفل لجميع دول المنطقة أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها سيمصب علينا أن نوقف حلقة العنف التي ما فتئت تبذر بذور الموت والغوى في هذه المنطقة من العالم منذ أكثر من أربعين عاما .

إن اغتيال القادة السياسيين وعمليات الإبعاد والعقوبات الجماعية وتكميم الصحافة لا تخدم قضية السلم . فهذه الاعمال لا يمكن إلا أن تعطل إيجاد تسوية سلمية وتشكك في قدرة الأمم المتحدة على إيجاد حلول عادلة ودائمة للصراعات التي تهدد السلم والامن الدوليين .

ان السنغال مازالت مقتنعة بأنه من الممكن إيجاد حل سياسي للصراع في الشرق الأوسط . وهذا الحل لابد من تلسمه في اطار مؤتمر السلم الدولي في الشرق الأوسط ، وهو

الإطار الذي حددت معالمه العديد من قرارات الجمعية العامة . وسواصل بلدي ، كما فعل في الماضي ، تقديم إسهامه المتواضع في الجهود الرامية الى ايجاد حل عادل ودائم للصراع العربي الاسرائيلي .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل السنغال على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي ، أود ، بادئ ذي بدء ، أن أعرب ، بالنيابة عن وفد الجزائر وبالأصالة عن نفسي ، عن ترحيبي الحار بشقيقتنا صاحب السعادة السيد محمود المستيري وزير خارجية تونس . إن وجوده هنا وبيانه الوافي أمام هذا المجلس يشيران الى الخطورة الشديدة للأحداث التي وقعت توا في بلده .

ولست بحاجة الى التأكيد على أواصر الصداقة والتضامن القوية التي تربط فيما بين بلدينا في مسعانا من أجل المصير المشترك . إن هذا يعني أن أي شيء يمس سيادة تونس وسلامتها الاقليمية واستقلالها سبب مباشر لقلق الجزائر وأمر نوليه أهمية كبرى في سياستنا .

في ليلة ١٥ - ١٦ نيسان/ابريل ، إن المخابرات السرية الصهيونية المستخدمة لأشد وسائلها تطورا في آلة حربها ولشركائها التقليديين الذين لا يمكن تصور عملية من هذا النوع دونهم ، انتهكت سيادة تونس وسلامتها الاقليمية ، ودخلت دار قائد فلسطيني وقتلت الحرس الذين كانوا يقومون بحمايته واغتالته بوحشية لم يسبق لها مثيل . وإن تونس التي قصفتها قوة الطيران الاسرائيلية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، تونس البلد الشقيق والمجاور لنا ، قد وقعت ضحية مرة أخرى لعمل عدواني ، بينما يؤكد على طبيعة وخطورة انتهاك القانون الدولي ، فانه يستأهل أن توجه الى مرتكبيه أشد إدانة من جانب المجتمع الدولي .

ولا يساورنا شك في المسؤولية المباشرة للقادة الصهاينة عن هذه الجريمة . ولا حاجة بالمرء الى أن يتساءل عن يستفيد من الجريمة بغية تحديد مرتكبيها : في هذه الحالة فان المجرم - الذي كان واثقا ، كما كان الحال بالامس ، من عدم تعرضه لأي عقاب ، بسبب التأييد الذي يحظى به حتى في هذا المجلس لم يتخذ أية احتياطات وبلغ به الامر أن اعترف بوقاحة ولف بوجود خطة اغتيال أعد لها منذ وقت طويل .

وباغتيال أبوجهاد بوحشية ، الذي كان ركنا من أركان المقاومة الفلسطينية ، والذي يشير مجرد ذكر اسمه استمرار كفاح التحرير الوطني وحتمية انتصاره ، أراد القادة الصهاينة أن يقضوا على الرمز والقذوة اللذين مثلهما . وأرادوا أيضا سحق الانتفاضة الشعبية التي تستمر في الاراضي العربية المحتلة

طوال أربعة أشهر ، مما يؤدي الى أعمال القتل والجرح والطرده والحبس اليومية . بهذا الاغتيال البغيض كشف القادة الاسرائيليون للعالم أجمع الفوضى الشديدة السائدة في مواجهة بطولة وتصميم المراهقين الذين لا يتسلحون إلا بالايمان ، والذين يعلنون يوما بعد يوم كلل عن رفضهم للاحتلال وبحجارتهم عن الواقع الوطني لشعب فلسطيني مقتنع بعدالة قضيته ومصمم على تحقيق الانتصار لها .

وفي تهتك معربد محموم تقيت الدولة القائمة بالاحتلال حقدما وكراهيتها وغضبها محاولة لقمع انتفاضة شعبية لا يمكن وقفها . ولعل الصهاينة تمكنوا من قتل

المناضل ، ولكن ليس الرمز . فان أطفال أبوجهاد الذين شهدوا اغتياله ، في نفس عمر أشقائهم الذين يقاتلون في الاراضي المحتلة . إن تراث أبوجهاد هو أن الشباب الفلسطينيين اليوم يتحملون اليوم مهمة تحقيق تطلعات شعبهم الوطنية التي لا تقاوم . لقد تأكد منذ وقت طويل أن النظام الصهيوني بعيد عن احترام القانون الدولي ، فهو يتجاهل وينتهك بانتظام ذلك القانون ، واضاعا نفسه فوق المعايير المقبولة عالميا ، ومشجعا ، كما هو الحال بالحصانة التي يتمتع بها ، على ممارسة سياسة الامر الواقع . ويلجأ القادة الاسرائيليون طوال عدة عقود الى سياسة أخلاقية غريبة لتنفيذ ايديولوجيتهم العدوانية وهي ايديولوجية السيطرة والتسلط .

ومن أعراض هذه الايديولوجية تلك العملية الارهابية ضد أبوجهاد التي تعد انتهاكا صارخا لسيادة تونس وسلامة أراضيها ، البلد الشقيق والكريم الذي يتضامن معنا ومع الشعوب التي تكافح من أجل الاعتراف الكامل بحقوقها .

ويكشف هذا العمل العدواني أيضا أن القادة الصهاينة اختاروا المغرب العربي بوصفه امتدادا طبيعيا للشرق الاوسط لممارسة سياسة القوة فيه . وبهذا فان الصراع في الشرق الاوسط يهدد مشارف أوروبا التي ظلت آمنة طوال عدة سنوات والتي أصبحت فجأة سهلة المنال .

وبذلك يبين النظام الصهيوني أيضا التماثل بينه وبين دولة الفصل العنصري ، التي قامت منذ أيام قليلة ماضية على نحو متعمد باغتيال المناضلين في سبيل الحرية في غابورون وفي باريس .

ينبغي لمجلس الأمن أن يواجه مرة أخرى مسؤولياته بموجب الميثاق . فهل يستمر في السماح لنظام يتجاهل المعايير المقبولة عالميا بمواصلة انتهاك سيادة ووحدة أراضي الدول ، واغتيال الرجال والنساء والأطفال بوحشية واللجوء الى أبشع أشكال التهديد والارهاب ؟

يتعين على مجلس الأمن أن يدين اليوم ، بأشد العبارات ، انتهاك النظام الصهيوني لسيادة تونس ووحدة أراضيها . وبالمثل يتعين عليه أن يدين الاغتيال البشع

لقائد فلسطيني في تونس . وينبغي أن يطالب النظام الصهيوني باحترام الحقوق الأساسية وحريات المواطنين الفلسطينيين والكف عن أعمال العنف ضدهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجزائر على

العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

نظرا لتأخر الوقت ، أعتمزم رفع الجلسة الآن . والجلسة القادمة لمجلس الأمن

لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله ستعقد غدا ، الجمعة ، ٢٢ نيسان/

ابريل ١٩٨٨ ، في تمام الساعة ١٠/٣٠ صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥